الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية

مؤشر Global Findex نموذجا

بوزانة أيمن

طالب دكتوراه - جامعة باجي مختار عنابة

حمدوش وفاء

استاذ محاضر - جامعة باجي مختار عنابة

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمصرفية، بحكم حداثة الاهتمام بهذا الموضوع. فرغم قدم القضايا التي يثيرها هذا الموضوع، وهي مرتبطة بقضايا التنمية الاقتصادية عموما، إلا أن الجديد فيه هو التركيز على الأفراد – وخاصة الفقراء – ودورهم فيها واستفادتهم من ثمارها، إضافة إلى الاستقرار المالي والنزاهة المالية. فمع تنامي الخدمات المالية حجما وأهمية، والنمو القوي في تدفق التحويلات المالية الدولية يصبح تعذر الاستفادة من الخدمات المالية عائقا كبيرا أمام فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد ولاسيما الفقراء منهم، فضلا عن الشركات بمختلف أحجامها وخاصة المشاريع الصغرى كما يصبح مهددا للاستقرار المالي. إن ظاهرة الشمول المالي مرتبطة بشكل وثيق بتطور القطاع المصرفي وتغير مقاربات التنمية عموما، وبالتحول الحاصل في فلسفة العمل المصرفي خصوصا ومن الواضح أيضا أن الحديث عن الشمول المالي يعني – ضمنيا – الحديث عن أبعاده ومؤشرات قياسه من أجل تعزيز مستوياته.

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي وأبعاده أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتمد المؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها، وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، من هنا يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية ؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي: ما هو الشمول المالي نشأته وتطوره؟ وما هي مصادر بيانات قياس الشمول المالي من جانب الطلب والعرض؟ وما هي أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مؤشر Global Findex العالمي؟

أولا : نشأة الشمول المالي وتطوره

عند التأريخ لاهتمام المسؤولين وصناع القرار، والدارسين بظاهرة الشمول المالي، يمكن أن نسجل ما يلي :

– نزعم أن الشمول المالي كظاهرة أو كهدف من أهداف التنمية، كان موجودا بوجود أدبيات التنمية والتخلف، وكان يشار إليه في ثنايا هذه الأدبيات تحت عناوين عريضة مثل : البعد الديمقراطي للتنمية والبعد الاجتماعي لها والمشاركة الجماهيرية فيها . . . الخ . المتَتَبِع لأدبيات البنك العالمي سيلاحظ – بلا شك – أنها لا تخلو من هذه العناوين منذ رفعه لواءَ مُحاربة الفقر في العالم، منذ سبعينات القرن الماضي .

– وفي تَقديرنا أيضًا، أن تبلور المصطلح المناسب للدلالة على هذه الظاهرة حدث في سياق تحَول عام في رصد الظواهر الاقتصادية وتحليلها، وفي المفاهيم المتغيرة للتنمية الاقتصادية ومقارباتها، مُنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي بانهيار الايدولوجيا الاشتراكية . لقد اختفت من الأدبيات الاقتصادية العديد من المفاهيم والمصطلحات التقليدية المرتبطة بالاقتصاد والتنمية لتحل محلها – مواكبة للتغيرات – مفاهيم ومصطلحات جديدة أهمها : التنمية المستدامة ومضامينها مثل : الاقتصاد المنزلي، والمشاريع المصغرة والتمويل المصغر والقرض المصغر . . .، في سياق هذه الموجة من المصطلحات تبلور تدريجيا مصطلح الشمول المالي، الذي يعتبر داعما لإحدى ركائز التنمية المستدامة وهي الإنسان (العنصر البشري) .

– اِستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة : "ليشون Leyshon" و "ثرفت Thrift" عن الخدمات المالية في جنوب شرق اِنكلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا إلى الخدمات المصرفية .

– خلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية . وبنهاية العشرية المذكورة عرف مصطلح الشمول المالي استخداما واسعا لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة .

– وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧ ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيقه، من خلال سياسات وإجراءات اتخذتها الجهات النقدية في الدول بهدف تعزيز

وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة[1].

– في سياق هذا الاهتمام تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام ٢٠٠٨، الذي يعد أول شبكة دولية للاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم ٩٤ دولة نامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية. ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتجيات الإصلاحية وآليات التطبيق[2].

– وقد عُقد أول مؤتمر سنوي لهذا التحالف في عام ٢٠٠٩ بدولة كينيا. ثم عُقد بعد ذلك في ٨ دول أخرى، موزعة على مختلف القارات، آخرها مصر سنة ٢٠١٧[3].

– ويُذكر أن هناك العديد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتجيات وطنية للشمول المالي، من أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في مطلع القرن الحالي (٢٠٠٣) وتسعى حاليا العديد من الدول النامية لتحقيق نفس الغاية وخاصة منذ انتهاء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)[4].

ويبقى أن نشير إلى أمرين هما:

– **الأمر الأول**: أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة. فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلا منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعا ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي Inclusion Financière.

[1] سمير عبد الله، (2016): الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، ص 15.
[2] اتحاد المصارف العربية، (2017)، المؤتمر الدولي السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي، مجلة شهرية متخصصة، العدد 442، ص51.
[3] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (2017): "واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد1، الجزائر، ص 92.
[4] سمير عبد الله، (2016): مرجع سبق ذكره، ص 16.

– **الأمر الثاني**: ضرورة التفريق بين مفهوم الشمول المالي بالمعنى السابق، ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، فالمفهوم الأول يتضمن توفر الخدمة المالية وتغطيتها لكافة شرائح المجتمع باستخدامهم لها. بينما يتضمن المفهوم الثاني توفر الخدمات المالية بالمواصفات المطلوبة وقدرة التمتع بها مع العزوف عن استخدامها لأسباب ذاتية تتعلق بالفرد. قد يتضح المعنى المقصود هنا عند حديثنا عن الحرمان المالي.

ثانيا: مصادر بيانات قياس الشمول المالي

هناك مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المتاحة لقياس جودة الخدمات المالية الرسمية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. وفي حين أن وجود بيانات متاحة لقياس التقدم في الشمول المالي هو ميزة في حد ذاتها، إلا أن كل واحد من المصادر يتعامل مع البيانات بطريقة مختلفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة نظرا لكونه يعتمد على مصدر بيانات الذي تستخدمه، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات مختلفة التي تعبر عن واقع الشمول المالي.

أصبحت مصادر بيانات الشمول المالي في السنوات الأخيرة أكثر ثراء، كما أنها أكثر تعقيداً عند تصفحها في الوقت نفسه؛ فعلى جانب الطلب، هناك العديد من المصادر: المؤشر العالمي للشمول المالي الذي طرح في عام ٢٠١٢؛ والعديد من الاستقصاءات على المستوى القطري مثل فين سكوب Fin scope، وفين أكسس Fin Access، واستقصاء تتبع الشمول المالي، على سبيل المثال لا الحصر، وبالمثل، فقد زاد عدد مصادر البيانات على جانب العرض وزاد عمقها فشملت تركيزاً أكبر على البيانات المحلية وضمت المزيد من المؤشرات، إذا لابد من معرفة مصادر البيانات عن الشمول المالي لجانبي الطلب والعرض،وسيتم توضح هذه المصادر على وفق الآتي[1]:

١ – مصادر بيانات جانب الطلب:

– يعتبر استقصاء فين سكوب Fin scope الذي يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية، أول مصدر بيانات معترف به عالمياً لجانب الطلب يتيح قياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى دون الوطني. وكانت نشأته عام ٢٠٠٢، وسجلت علامته التجارية لصندوق فين مارك الاستئماني، مما يعني أنها المؤسسة الوحيدة المصرح لها باستخدام هذه المنهجية. ويعد استقصاء فين سكوب ممثلاً للمستوى

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، (2020): الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص 62 - 63.

الوطني ويوضح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية. وهو يقدم لمحة أيضًا عن المواقف والتصورات تجاه الأدوات والخدمات المالية. ويتفاوت حجم العينة تفاوتًا كبيرًا فيما بين البلدان، وحتى تاريخه، شملت الاستقصاءات مشاركات من عدد تراوح بين ١٠٠٠ و٢١ ألف شخص. والفرد هو وحدة العينة في الاستقصاء، ولكنه يمكن من استنباط بعض الاستنتاجات على مستوى الأسرة المعيشية. وحتى تاريخه، أجرى ما يقرب من ١٧ بلدًا استقصاءات فين سكوب، أو كان في طريقه إلى ذلك. وغالبًا ما تسهم الأطراف الفاعلة في المجال في تكلفة الاستقصاء وتساعد على مواءمة أسئلة الاستبيان مع الاحتياجات المتعددة للأطراف صاحبة المصلحة. والبيانات التي يقدمها استقصاء فين سكوب غير قابلة للمقارنة على مستوى البلدان في جميع المؤشرات التي يشملها.

– تعد استقصاءات الوصول إلى الخدمات المالية/فين أكسس Fin Access مشابهة لفين سكوب ولكن لا يجريها صندوق فين مارك الاستئماني. ويتبع استقصاء فين أكسس في كينيا والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا (وما شابههما) نفس مبادئ فين سكوب، ولكن نظرًا لعدم إجرائهما من قبل صندوق فين مارك الاستئماني فهما يحملان تسميتين مختلفتين. وكما هو الحال مع فين سكوب، تصمم هذه الاستقصاءات من خلال التشاور مع الأطراف المعنية، مما يعني أنها قادرة على تلبية العديد من الاحتياجات والإجابة على العديد من الأسئلة. وهي تعاني من نفس عيب فين سكوب؛ فهي غير مصممة للمقارنة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاستقصاءات يتم التكليف بها وتنفيذها من قبل كيانات متنوعة، مما قد يتسبب في عدم اتساق جودة البيانات. وإضافة إلى ذلك، فلا يوجد على مستوى كل من استقصائي فين سكوب وفين أكسس، تعريف قياسي "للمدمجين ماليًا"، ولهذا يتفاوت معنى هذه المصطلح تبعًا لتعاريف أصحاب المصلحة المحليين. فعلى سبيل المثال، قد تشمل بعض البلدان بطاقات الدفع والمحافظ المتنقلة غير المرتبطة بحساب كمؤشرات للشمول المالي، في حين لا تقوم أخرى بذلك.

٢ – مصادر بيانات جانب العرض:

– استقصاء الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لاعتماد الأموال المتنقلة. في عام ٢٠١١، بدأ برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك استقصاء عالميًا لاعتماد الخدمة لمنح مديري برامج الأموال المتنقلة تصورات أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها مقارنة بعضها ببعض. وفي /تشرين الأول ٢٠١٣،

نشر البرنامج النتائج الأولية لاستقصاء اعتماد الأموال المتنقلة لعام ٢٠١٣ . وقد نشرت النتائج الكاملة للاستقصاء ضمن تقرير برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك لعام ٢٠١٣ حول حالة القطاع في ٢٤ شباط ٢٠١٤ بالمؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة. ويمثل استقصاء عام ٢٠١٣، (١١٤) مقدم خدمة من (٥٧) بلداً، حيث قدم (١٠٠) منهم معلومات عن الأموال المتنقلة، و(١٨) عن التأمين عبر الاتصالات المتنقلة، و(١٢) عن خدمات القروض والمدخرات عبر الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات ذاتها غير متاحة للجمهور، إلا أن البرنامج ينشر تحليلاً بالنتائج المجمعة. ويقدم الاستقصاء لمحة عن صناعة الأموال المتنقلة كل عام، كما يزود الجهات المقدمة لخدمة الأموال المتنقلة بمصدر لبيانات المقارنة المرجعية.

– استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية. يعد استقصاء أنظمة الدفع العالمية استقصاءً شاملاً يجرى في ١٣٩ بلداً، ويقدم معلومات عن وضع الأنظمة الوطنية للدفع وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يقود ذلك جهود الإصلاح في ميدان أنظمة الدفع على الصعيدين الوطني والعالمي. ويقدم كل من استقصائي عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ (حيث لم يجر سوى استقصاءين فقط حتى الآن) لمحة عن أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

– fspmaps.com هو موقع إلكتروني ممول من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية المكانية. يقدم أدوات تحليلية للإجابة على العديد من الأسئلة حول القدرة على الحصول على التمويل. ومثله مثل مركز ميكس، يستفيد الموقع الإلكتروني من المعلومات الجغرافية المكانية في تتبع الشمول المالي وتحليله. ويزخر الموقع ببيانات شاملة عن نقاط الوصول المالي مدعومة بمراجع جغرافية مكانية، وكذلك بيانات عالية الدقة عن تعداد السكان بما في ذلك كثافة معدلات الفقر وغيرها من السمات السكانية الأخرى. ويمكنك، من خلال الأدوات التحليلية، الحصول على معلومات تفصيلية عن أماكن إقامة السكان – بما في ذلك الفقراء منهم – نسبة إلى نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. وبهذه الطريقة يمكن الكشف عن المناطق المحرومة من الخدمات بصورة أفضل. وتتيح لك أداة تحليلية أخرى إسقاط المؤشر على الخريطة وحساب تعداد السكان الذين يحصلون على خدمات التغطية بالاتصالات المتنقلة ولكنهم يفتقرون في الوقت ذاته إلى وصول كاف إلى الخدمات المالية. ويتيح الموقع الإلكتروني أيضاً للمستخدمين استيراد مجموعات البيانات الخاصة من خلال وظيفة السحب البيانات من

الموقع. ويضم الموقع حالياً بيانات عن تنزانيا، أوغندا، نيجيريا، وبنغلاديش، وسيضم أيضا بيانات جغرافية مكانية عن كينيا وأجزاء من إندونيسيا والهند ودول أخرى.

ثالثا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية مؤشر Global Findex **نموذجا**

تواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية[1]:

- **الفائدة والملاءمة**: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **التوازن**: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية**: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد.
- **المرونة**: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات.
- **الطموح**: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية. وفي قمة لوس كابوس (Los Cabos) المنعقدة عام ٢٠١٢، تبنت مجموعة العشرين (G20)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا ومحليا، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي[2]: سهولة الحصول على الخدمات المالية؛ استخدام الخدمات المالية؛ جودة الخدمات المالية.

وعليه – استكمالا لما تقدم، ومن أجل إعطاء صورة متكاملة، قدر الإمكان، عن مؤشرات الشمول المالي – ارتأينا أن لا نهمل رؤية البنك العالمي فأدرجنا أهم أبعاد الشمول المالي ومؤشراتها حسب منهجية البنك العالمي – مؤشر Global Findex نموذجا، يعد المؤشر العالمي للشمول المالي Global

[1] جلال الدين بن رجب، (2018): احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 45، أبوظبي – الإمارات، ص 2.
[2] بشار أحمد العراقي، (2018): زهراء احمد ألنعيمي،" الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي"، المؤتمر العالمي الثاني لجامعة جيهان - أربيل في العلوم الإدارية والمالية، العراقي يومي 27 - 28 - جوان،العراق،ص 106.

Findex مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلاً عالميًا وإقليميًا على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من ١٤٨ بلداً، ويجمع معلومات عن ٥٠٦ مؤشرات من ١٠٠٠ شخص على الأقل، فوق سن ١٥ عامًا داخل كل بلد. والعينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائيًا. وحيث إن الاستقصاء يمثل وحدة تضاف إلى استطلاع غالوب العالمي، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها. ويستخدم المؤشر العالمي للشمول المالي بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية مثل عدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية. ويعيبه أن البيانات غير مُمثلة للمستوى دون الوطني، مما يعني قِلة نفعه لواضعي السياسات داخل البلد في عملية اتخاذ القرار لعدم كفاية تفاصيله. وكذلك يستند تعريف الخدمات المالية الرسمية إلى اعتبار الجهة المقدمة لخدمة مؤسسة مالية رسمية وفقًا لتصور الناس، وهو الأمر الذي قد لا يتفق بالضرورة مع الإطار التنظيمي والرقابي للبلد. وتُختار العينة عشوائيًا على المستوى الفردي، مما يتيح للمستخدمين تجميع البيانات على حسب الخصائص الشخصية، مثل الدخل والنوع الاجتماعي، ولكن ذلك يجعل البيانات في الوقت نفسه غير متوافقة مع الاستقصاءات على مستوى الأسر المعيشية.

فيما يلي مختلف أبعاد الشمول المالي حسب المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex[1]:

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (إيداعا وسحبا).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنك والمؤسسات المالية.

البعد الثاني: مجال الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

[1] المرجع السابق، ص 3 - ص4.

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال ١٢ شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في ١٢ شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

وأخيراً تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كميا. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائدا – نموذجا – ، في تقديرنا، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول. إذ طور البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام ٢٠١٤

من قاعدة بيانات (Global Findex) على عينة غطت ٩٧٪ من المعنيين بالمسح (وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة) في ١٤٨ بلدا باعتماد ١٤١ لغة. ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات ٢٠١٤، ما مقداره ٩٦ متغيرا رئيسيا، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي ٤٣٢ متغيرا سنة ٢٠١٤[1]، ليصبح سنة ٢٠١٧ في حدود ٧٧٥ متغيرا[2].

[1] جلال الدين بن رجب، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص3 - ص4.
[2] قاعدة بيانات الشمول المالي، وثيقة متوفرة على الموقع: رابط.